

الفصل الأول

السياسة التعليمية

إن الأهمية الكبرى للنظام التربوي تحتم على الدول إعطاءه أولوية في سلم الاهتمامات، ولا سلاح لها في التطور والرقي سوى التعليم، فبه تتقدم الأمم وتحقق أهدافها وطموحاتها التي تزداد يوماً بعد يوم. وعندما اكتسب التعليم صفته على أنه نظام وطني منذ ما يقارب قرنين^(١) أصبحت له سياسة قومية تحكمه في وظائفه وأهدافه وتنظيمه وإدارته وتدريبه وتقويمه وتطويره.

ولم يعد التعليم حراً يمارس في مؤسسات نوعية لها استقلاليتها الوظيفية، ويعمل وفق سياسات تتعدد وتتعارض فيما بينها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وتعبّر عن أيديولوجيات أو مذاهب، ومصالح هيئات وجماعات دينية وطبقية وثقافية مختلفة. ولم يعد يسير بتقاليد موروثية، ويعمل لغايات تعليمية ضيقة، وإنما أصبحت له سياسته التي تعبّر عن مصالح الوطن العليا في أمنه وتقدمه ورفاهية شعبه وتنمية أفراد.

ومن هنا أصبحت لسياسة التعليم أهميتها الحيوية، إذ فيها تختزل صلاحيته وانتظامه وفاعليته، بل أصبحت تختزل في يومنا

(١) محمود قمبر (٢٠٠٠) بانوراما الأصول العامة للتربية، الدوحة، دار الثقافة.



هذا كل سياسات الدولة في التعليم، فالتقدم العسكري والتفوق العلمي والنمو الاقتصادي وتحديث المجتمع وتطوير التكنولوجيا وتحسين الحياة، كل ذلك بات موكولا للتعليم تنهض به سياسته، ويتم تحقيقه على مقاعد الدراسة وداخل فصول المدرسة^(١)، كذلك يؤدي اتباع سياسة تعليمية معينة إلى تأثير واضح على التفاعل في نطاق العملية التعليمية بشكل عام^(٢).

وسياسة التعليم أصبحت صناعة رفيعة يتعلم المختصون أصولها، وتقوم على موضوعية التقييم لواقع التعليم، وحصر أزماته ومشكلاته، والتعرف على آراء النخب المثقفة والجماعات السياسية والكتل النيابية والاستجابات العقلانية لرغبات الجماهير في تعليم متجدد يحقق الآمال المشروعة لكل أفراد المجتمع، ويرجع هذا أيضا لأثر السياسة العامة على وضع السياسة التعليمية في كل دولة^(٣)، وسوف نتناول في هذا الكتاب السياسة التعليمية بشيء من التفصيل والمفاهيم المرتبطة بها.

(١) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٠٠٠) التعليم والعالم

العربي - تحديات الألفية الثالثة، أبو ظبي، ص ١٠٨ .

(2) Mcness, Elizabeth, Patricia Broadfoot, and Marilyn Oborn (2003) " Is the effective compromising the affective " **British Educational Research**, Vol 29 No2 , April , London , pp 243 .

(3) Meir , Kenneth (2002) Aresearch Agenda on elections and education , **Educational Policy** , Vol 16 , No1 , pp 219 .



تعريف السياسة التعليمية:

بداية لا بد من الوقوف على معنى السياسة بشكل عام ومن ثم الانتقال إلى السياسة التعليمية:

السياسة:

يعرفها همام بدر اوي زيدان بأنها " مشروع أو برنامج مخطط له، وتشتمل على أهداف متوسطة وطويلة المدى، ومبادئ تستند عليها بوصفها محددات لتوجيهات الفعل، فضلا عن احتوائها على بعض معايير الحكم " ويضيف أيضا " تتدرج من مستويات السياسة العامة، مروراً بمستوى سياسات مجالات متعددة كالسياسة التعليمية مثلا، وانتهاء بسياسات فرعية مرتبطة بسياسة كل مجال أو وزارة مثل سياسة التعليم الفني -مثلا- في إطار السياسة التعليمية ككل" (١).

ويمكن النظر للسياسة من الناحية التعريفية أيضا بأنها " النشاط الاجتماعي الفريد من نوعه، الذي ينظم حياة العامة ويضمن الأمن و يقيم التوازن والوفاق من خلال القوة الشرعية والسيادة بين الأفراد والجماعات المتنافسة والمتصارعة في وحدة الحكم المستقلة على أساس علاقات القوة، والذي يحدد أوجه

(١) همام بدر اوي زيدان (١٩٩٣) " السياسة وسياسة التعليم، دراسة تحليلية للمفاهيم والعلاقات " دراسات تربوية، القاهرة، رابطة التربية الحديثة، مجلد ٨، جزء ٤٥، ص ١١٠ - ١١١ .



المشاركة في السلطة بنسبة الإسهام والأهمية في تحقيق الحفاظ على النظام الاجتماعي وسير المجتمع^(١).

في ضوء ما سبق يتضح أن السياسة نشاط إنساني يتم في وسط اجتماعي يهدف إلى تنظيم الحياة الاجتماعية للأفراد، من خلال مواد وتشريعات يقرها المجتمع، هذا في إطارها العام، أما إطارها الخاص فقد تتناول جانبا معيننا من جوانب المجتمع، كسياسة التعليم أو الاقتصاد وغيرها من المجالات الأخرى.

السياسة التعليمية:

يعرفها محمد الهادي عفيفي بأنها "الاختيارات الأساسية التي يصنعها المجتمع عن طريق أفراد وأجهزته، والتي تسندها الدولة وتلتزم بها، ومن ثم فهي تكون الإطار العام الذي يوجه العمل الإداري والفني في النظام التعليمي"^(٢).

ويعرفها سعيد إسماعيل علي بأنها "مجموعة الأهداف والمبادئ الشاملة التي ينبغي أن تكون محورا لحركة الفعل في مجال التعليم، بوصفها سياسة وزارة على مدى زمني معين يتيح إمكانية تحقيق تلك الأهداف في حدود ما تتضمنه من مبادئ"^(٣).

(١) عبدالوهاب الكيالي وآخرون (١٩٩٣) موسوعة السياسة - الجزء الثالث، الطبعة الثانية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(٢) محمد الهادي عفيفي (١٩٩٠) في أصول التربية - الأصول الفلسفية للتربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٥٥ .

(٣) سعيد إسماعيل علي (١٩٩٥) السياسة التعليمية للنظام التربوي، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تربية الغد في العالم العربي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ص ٤ .



ويعرفها Good بأنها "حكم مشتق من بعض الأنساق القيمية ومن تقييم الوضع القائم في المؤسسات التعليمية لاستخدامه خطة عامة توجه القرارات"⁽¹⁾.

في ضوء ما سبق ذكره من التعريفات يمكن القول: إن السياسة التعليمية عملية رسم وتحديد الخطوط العامة الأساسية للنظام التعليمي بشكل يحقق الأهداف العامة للتربية، وينبثق من فلسفة المجتمع وتطلعاته وآماله التي يسعى لتحقيقها، وتكون كذلك أداة لتحقيق التقدم وتنظيم وتحديد مسار النظام التعليمي، ويجب أن تصاغ بقرارات وتشريعات مكتوبة بأسلوب علمي يبعدها عن الغموض والضبابية من أجل ضمان وضوحها، ولتكون مرجعية كاملة للاستراتيجيات والخطط التربوية التنفيذية، وأن تصاغ وفق معايير يمكن من خلالها الحكم عليها بالنجاح أو الإخفاق.

صنع السياسة التعليمية:

تتفق تعريفات عملية صنع السياسة التعليمية في مضمونها وإن اختلفت في صياغتها وألفاظها، حيث تشير أغلب التعريفات إلى أنها عملية مركبة وتتم وفق خطوات محددة.

تعرف عزة محمد عملية صنع السياسة التعليمية أنها " عملية ديناميكية شديدة التعقيد، وترتبط بشبكة من الاتصالات والتغذية

(1) Cood . Cartar (1973) (ed) **Dictionary of Education** , New York ,Mergara Hill ,p206



المرتدة، حيث تتحول فيها المدخلات وهي المطالب والاحتياجات التربوية من مطالب وتأييد إلى مخرجات السياسة التعليمية، وهي القرارات والقوانين التي يتم تنفيذها بواسطة السلطة التنفيذية وتتسم هذه القرارات والقوانين بالتوجه نحو المستقبل وبمراعاتها للصالح العام^(١).

وتعرفها منار محمد إسماعيل أنها " عملية تشمل عدة خطوات تبدأ بمعرفة المشكلة، جمع الحقائق، التشاور مع الأطراف المعنية، صياغة السياسات البديلة، النقاش العام، اتخاذ القرار، تنفيذ السياسة، والتغذية المرتدة، وهذه الخطوات تعبر عن مجمل النشاطات الحكومية في جميع مستوياتها، والتي تشمل الأنشطة الرسمية وغير الرسمية، وهو مفهوم يرتبط بشكل مباشر بالنظام السياسي، ويندرج تحت النشاط التخطيطي، وهو أيضا مجال مشترك بين المؤسسات السياسية، كالأجهزة التشريعية والأحزاب وجماعات المصالح، والأجهزة الإدارية من أجل إيجاد استجابات للاحتياجات الموجودة في البيئة المحيطة"^(٢).

(١) عزة محمد محمد عفيفي (٢٠٠١) " دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية - دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة " رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، ص ٢٨.

(٢) منار محمد إسماعيل بغدادي (٢٠٠٥) " صنع السياسة التعليمية - دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين " رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، ص ٢٥.



في ضوء التعريفين السابقين يمكن القول: إن صنع السياسة التعليمية عملية تتضمن خطوات عدة، تبدأ بتحديد المشكلة وتنتهي بوضع التشريعات والقوانين المنظمة للعمل مروراً بعمليات نقاش وبحث وجمع للمعلومات، وتشارك في صياغتها جهات رسمية مثل رئيس الدولة ومجلس الوزراء ومجلس الأمة ووزارة التربية والجامعات، وغير رسمية مثل نقابات المعلمين وجمعيات النفع العام وجماعات المصالح والأحزاب السياسية والهيئات الاقتصادية.

العلاقة بين السياسة والتعليم:

ما طبيعة العلاقة بين السياسة والتعليم ؟ سؤال معلق في المجال التربوي والتعليمي منذ القدم، لذا كانت الإجابة عنه تختلف من فترة لأخرى باختلاف المرجعية الثقافية والفكرية لمن يتصدى للإجابة عنه، بالإضافة بالطبع للرؤية الخاصة التي يحملها المجيب عن السؤال، فهناك من يرى أن التعليم مهما كانت أبعاده يبقى له طابعه ومقاصده السياسية، ولكل دولة أو حكومة أهداف تريد أن تحققها من خلال التعليم، بل إن هذه غاية مشروعة وحق للدولة قد لا ينازعها أحد عليه، كذلك هناك من يرى أن السياسة التعليمية تتضمن بداخلها مغزى سياسياً وما هي إلا نقل للثقافات من جيل إلى آخر⁽¹⁾، لأنها تهدف من خلاله إلى إعداد المواطن

(1) E . Vance Randall and Bruce Coopar (1999) " Understanding the politics of research in education " **Educational Policy**, California, Vo 1 , No1, p 8 .



الصالح حسب الصورة التي تريدها أن تكون عليها المواطنة، وهذا تقبل واضح لمفهوم تسييس التعليم إن جاز التعبير.

من جانب آخر هناك من يرى أنه من غير المنطقي أن يسييس التعليم، ولا أن يكون مشروعاً مفتوحاً للسلطة لكي تقنن التعليم، وتقدمه بالشكل الذي تريده، وبذلك حددت مخرجات التعليم، وعليه يجب ألا يخرج دور الدولة عن رعاية التعليم والإنفاق عليه وتسيير الأمور التي تدعمه، وهذا يحتم عليها أن تسعى لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم، حتى يصل التعليم لقطاعات الشعب كافة، متحملة بذلك كل ما من شأنه أن يرتقي بالتعليم.

وأياً كانت الإجابة عن السؤال المعلق، تبقى السياسة التعليمية جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة، بل إنها مشروع وطني وحكومي تضعه السلطات بالحسبان، وهذا يرجع إلى أن التعليم أحد أدوات المجتمع التي يعبر عنها بأشكال عدة، سواء في وثائقها المعلنة والمكتوبة، وأهدافها السياسية وخططها وبرامجها التعليمية، أو يكون التعبير عنها بصورة ضمنية تظهر من خلال برامج التعليم غير الرسمية، أو حتى في الممارسة الفعلية لعملية التعليم.

كذلك فالسياسة التعليمية هي جهود الوزارة المختصة بالتعليم في أي دولة، بالإضافة بالطبع للجهات ذات الصلة بعملية التعليم، لأنها تحدد أطرها العامة وصياغتها وآليات تنفيذها، وبذلك فهي



تقوم على تضافر الجهود بصورة منظمة وليست عشوائية، لذلك عدت بأنها المبادئ والاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل والأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ القرار^(١).

كذلك يجب ألا يغيب عن الذهن أن التعليم يحتاج لنفقات باهظة وتكلفة عالية، خصوصا إذا كانت الدول تبحث عن تعليم جيد يتماشى مع متطلباتها ويحقق أهدافها، وهنا تكون مسؤولية الدولة عن التعليم، وقد دلت العديد من التجارب العالمية في كل من اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا وماليزيا وسنغافورة وكوريا وألمانيا وغيرها والعديد من الدول، على أن التعليم لم يتطور إلا بعد أن أولته السلطات الحاكمة الاهتمام الأكبر، وسخرت من أجله كل الإمكانيات بمشاركة مجتمعية فاعلة.

من هنا يمكن القول: بأن التعليم جزء من سياسة الدولة وهي المسؤولة عنه، وبدلا من البحث عن الإجابة عن السؤال سالف الذكر، فإنه من الأجدى البحث عن سياسات تعليمية فاعلة، ولها قيمة عالية، وتتم وفق مشروع وخطط مرسومة بعيدة عن العشوائية. أما مسألة (أدلجة) التعليم وسيطرة أفكار فئة أو سلطة عليه أصبحت - وفق المنظور العالمي الجديد - أخف حدة من ذي قبل، فالانفتاح والمفهوم الكوني والسلام العالمي الجديد كلها أُلقت

(١) أحمد زكي بدوي (١٩٨٢) معجم ومصطلحات التربية والتعليم، القاهرة، دار الفكر العربي، ص ٢٠٠.



بظلالها على التعليم في كل مكان، لذا تشابهت العديد من التجارب العالمية في هذا المجال من حيث آليات العمل، ولم يكن بمقدور أي مجتمع أن يبقى بعيدا عن المؤثرات العالمية.

بل إن هذه المفاهيم الحديثة عدت تحديات صريحة وكبيرة للتعليم في كل دول العالم، فلا يمكن أن تصنع سياسات التعليم بعيدا عن تلك المؤثرات الفكرية والاجتماعية، ولا يمكن أيضا أن ترسم وتصنع سياساتها التعليمية عن طريق جهات محدودة ودون مشاركة مجتمعية.

بناء على ما سبق يمكن توضيح أثر السياسة في التعليم، وأثر التعليم في السياسة:

أولاً: أثر السياسة في التعليم:

يحدد شاكر محمد وهمام بدرابي أثر السياسة في التعليم بالآتي^(١):

١ - تحديد فلسفة وغاية التعليم:

السياسة التعليمية بطبيعتها تنطلق من فلسفة المجتمع والأهداف التي يرمى إلى تحقيقها من خلال مرتكزاته الثقافية، وبناء على هذه الفلسفة والأهداف يتم وضع الاستراتيجيات

(١) شاكر محمد فتحي وهمام بدرابي زيدان (٢٠٠٢) التربية المقارنة - المنهج - الأساليب - التطبيقات، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ص ٢٣١ - ٢٣٢.



والأهداف بشكلها العام أو المرحلي، كذلك طبيعة الحياة المدرسية والتعليمية.

دور السياسة هنا يبرز في تحديد الأهداف العامة والفلسفات التي ينطلق منها التعليم حسب ما تراه السلطة، وبما يخدم مصالحها ووجودها وقوتها، وبما يتفق مع توجهاتها السياسية وبما تحب أن يكون عليه المجتمع، فقد تنظر بعض الأحزاب والسلطات لسياسات للتعليم من حيث تعميمه أو تخصيصه، علمته أو تدينه، مجانيته أو الإسهام في تكاليفه، التعليم تبعاً للرغبات أو للقدرات، التعليم للعمالة أو للثقافة^(١) فعلى سبيل المثال، عندما سيطر الحزب الاشتراكي الوطني الألماني عام ١٩٣٠م على السلطة، فرض سياسات تعليمية صارمة، الهدف منها إذكاء روح العنصرية لدى الشعب، ونتج عن ذلك مركزية مطلقة في اتخاذ القرارات مع خفض سنوات التعليم الإلزامي، وإلغاء العديد من الأكاديميات وكليات إعداد المعلمين، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية وبعد هزيمة ألمانيا عام ١٩٤٥م، ظهرت سياسات تربوية جديدة منها ما فرضه الحلفاء على ألمانيا، ومنها ما سعت الحكومة جاهدة لتحقيقه، والتي من أهمها نزع الروح النازية العنصرية لدى الشعب الألماني^(٢).

(١) محمود قمبر (١٩٩٧) " تطوير التعليم بدولة قطر، ندوة حول تطوير التعليم بدولة قطر، كلية التربية، جامعة قطر، ص ٥١٣.

(٢) محمد أحمد ناصف (٢٠٠٢) التجربة الألمانية، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ص ٦.



٢ - تمويل التعليم:

تمويل التعليم يعد من أهم سبل تحقيق النجاح للنظام التعليمي والتربوي، وفي عصرنا الحالي أصبحت العملية التعليمية مكلفة للغاية، وتحتاج لإقرار ميزانيات ضخمة، حيث يسعى القائمون عليه إلى توسيع قاعدته ورفع كفاءته، في المقابل أعداد المتعلمين والمعلمين في تزايد مستمر، وهذا يتطلب زيادة في المباني المدرسية والأجهزة والوسائل التعليمية.

يأتي دور السلطة سواء كانت على شكل حكومة أم حزب في توفير التمويل والإنفاق على التعليم، فهي من يقر الميزانية، ولها الحق في خفضها أو زيادتها آخذة بالحسبان الميزانية العامة للدولة ورؤية السلطة وتوجهاتها نحو التعليم، وبالطبع النظرة الخاصة لمخرجاته.

وكلما كان الإنفاق على التعليم عالياً كان المردود إيجابياً والعكس صحيح، لأن الإنفاق على التعليم نوع من الإنفاق الاستثماري، حيث يترتب على هذا الإنفاق ارتفاع في مهارات وقدرات الأفراد، كما أنه يرتبط أيضاً بالتنمية البشرية التي تؤدي كفاءتها إلى تطور وكفاءة القطاعات المجتمعية الأخرى^(١)، وفي هذا المجال أوصت منظمة اليونسكو في تقريرها العالمي السنوي عن التربية عام ٢٠٠٥م، بضرورة تخصيص نسبة ٦٪ من إجمالي

(١) محمد عزت عبد الموجود (١٩٩٥) " من قضايا التعليم والتربية " مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، مجلد ١ العدد ١، ص ٦٤.



الدخل المحلي للدولة للإنفاق على السياسة التعليمية وذلك بهدف دعم تلك السياسات^(١).

٣ - تحديد الهياكل التنظيمية:

التربية عملية منظمة أو يجب أن تكون كذلك، وهذا التنظيم لا يتم إلا وفق بنى هيكلية محددة، أي كانت طبيعة هذا التنظيم مركزيا أو غير مركزي، وهنا يأتي التنسيق وفق الصورة العامة لإدارة التعليم على المستوى القومي أو الإقليمي أو المحلي.

من يحدد هذه الهياكل التنظيمية؟ هذا دور السياسيين؛ لأنهم يضعون تصوراتهم حول طبيعة العمل والمؤسسات التعليمية، بحكم رؤاهم السياسية والفكر الإداري الذي يحملونه، وهذا يرتبط برغبة السلطة في سيطرتها على التعليم، وإدارته وآليات العمل التي تتم من خلاله، حسب توجهاتها، وإن كان هناك من يرى أنه يجب أن تكون السياسة التعليمية وجوانبها التنظيمية تتمتع بنوع من الاستقلالية، وأن تكون اللجان العاملة تمثل مختلف قطاعات المجتمع كافة^(٢).

٤ - تحديد محتوى التربية:

مضمون التربية ومحتواها يعد من الجوانب المهمة بالنسبة لكل سلطة سياسة، مهما كان نوعها ونوع الحكم الذي تمارسه،

(1) Unesco (2005) World Education report , p 142 .

(٢) سعيد إسماعيل علي (١٩٩٧) الأصول السياسية للتربية، القاهرة، عالم الكتب، ص ٤١٥.



وبذلك يظهر الأثر الكبير للسياسة في مجال التعليم، بل إن المضمون يعد مقياسا مهما لأثر السلطة في التعليم، ويتجلى ذلك في الفلسفة والأهداف والسياسات وصياغتها وآليات صنعها والمناهج الدراسية، ولغات التعليم التي سوف تطبق، حيث يتم تحديد ما يدرس ومن القائم على التدريس وبأي أساليب^(١).

تأتي المفاهيم الفكرية والثقافية والتوجهات السياسية الأولى في تحديد محتوى التربية وصياغتها وتحديد مخرجاتها، وهذا ما قام به الحزب الشيوعي الروسي بعد نجاحه في الاستيلاء على مقاليد السلطة في الاتحاد السوفييتي (سابقا) عام ١٩١٧م، حيث عمق الحزب الفكر الاشتراكي وفرضه على الشعب تعليميا وإعلاميا، وبذلك قام بصناعة أجيال تؤمن بالعتيدة الاشتراكية^(٢) وتعمل لها، إلى أن سقط عام ١٩٩٠م وتفكك الاتحاد السوفييتي.

٥ - تحديد العلاقات المسموح بها داخل مؤسسات التعليم:

النظام التعليمي يقوم على شبكة من العلاقات الاجتماعية والوظيفية، سواء بين الإدارات بأطرافها القومية والإقليمية والمحلية، أم بين المعلمين والمتعلمين، يأتي دور السلطة الحاكمة هنا، في تحديد نوع العلاقات وطبيعتها، وهذا يرتبط بمفهوم ومدى الحرية المتاحة، والحرية قد تكون في التعبير أو المشاركة أو الكتابة.

(1) R. Murray Thomas (1987) **Politics and Education** , Pergamon International Library , New York , p 8 .

(٢) أحمد عبدالله وآخرون (٢٠٠١) التعليم ومستقبل المجتمع المدني، الإسكندرية، مركز الجزويت الثقافي، ص ٢٠٩.



ولا شك في أن السياسيين يختلفون في فهمهم للحرية وطبيعة العلاقات، وهذا يرجع في المقام الأول لطبيعة الحكم وعلاقته بالديمقراطية، وما يترتب عليه من احترام للرأي الآخر واحترام الخصوصية لكل فرد، وينعكس ذلك على العلاقات سواء في جوانبها التنظيمية العملية أم الاجتماعية الإنسانية، حيث تنشأ علاقات جديدة بعضها يستمر وبعضها ينقطع تبعاً للظروف.

ثانياً: أثر التعليم في السياسة:

تأثير التعليم في السياسة مسألة يسلم بها كل من يعمل في مجال التربية، بل إنه الشغل الشاغل لدى بعض الفلاسفة والمفكرين وفي مقدمتهم أفلاطون، الذي بنى جمهوريته وفق رؤية فلسفية تعتمد على تقسيمه للنفس، وقد كانت التربية هي الوسيلة التي من خلالها تعد الأجيال، وبذلك تكون التربية المكان والمجال المناسب للبناء الاجتماعي، بل إن هناك من رأى أن أهم ما في نظام أفلاطون التربوي، هو ربطه بين التربية والنظام السياسي واعتماد الثاني على الأول في قوته وضعفه، وفي تقدمه وتأخره حتى لقد عزا أفلاطون كل فساد النظام السياسي في عصره إلى انحطاط التربية^(١)، ولا يختلف بعض الفلاسفة في رؤاهم الفكرية حول أهمية التربية بالنسبة للسياسة والمجتمع، لدرجة أن هناك من طرح آراء رائدة في مجال التربية، مثل رأي جان جاك روسو

(١) محمد جواد رضا (١٩٧٩) العرب والتربية والحضارة، دراسة في الفكر التربوي المقارن، الكويت، مكتبة المنهل، ص ١٢٣.



حول إيجاد نظام للتعليم الإلزامي تتولى الدولة الإشراف عليه واشترط أن تكون كلفة التعليم في متناول الفقراء^(١)، وهذه إشارات أولية ومهمة بخصوص إلزامية التعليم وديمقراطيته وتوسيع رقعته، وهذا يعد تأكيداً على حق الإنسان في التعليم.

ويبرز أثر التعليم في السياسة في كثير من الجوانب منها على سبيل المثال لا الحصر:

١ - التربية السياسية:

كل مجتمع يسعى لتنشئة وتربية سياسية خاصة به، بل إنه يحدد مجالها ومداها الذي تسيّر فيه، وتتضمن الإلمام بالمعارف والمفاهيم الأساسية حول المجتمع ونظام الحكم والمؤسسات الحكومية، والتفاعل الإيجابي، والقدرة على العمل مع الآخرين واحترام الرأي الآخر، وكل ما من شأنه أن يزيد من وعي المواطن وعلاقاته الاجتماعية في إطار البناء الاجتماعي العام، ولذلك فالتربية السياسية " هي تلك التربية التي تساعد المتعلم على فهم النظام السياسي والحقوق والواجبات، وتكوين الاتجاهات الوطنية والقومية وتدعيم المشاركة السياسية في المجتمع"^(٢).

(١) محمد محمود ربيع (١٩٩٤) الفكر السياسي الغربي، فلسفاته ومناهجه من

أفلاطون إلى ماركس، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ص ٣٦٤.

(٢) سعود هلال الحربي (٢٠٠٠) التربية والقيم السياسية، الكويت، غراس للنشر

والتوزيع، ص ٨٣.



وبناء على ما سبق يمكن القول بأن السلوك السياسي للفرد يعد ناتجا من نواتج التربية التي يتلقاها في المجتمع، وتأتي المدرسة على رأس المؤسسات المهمة في صقل وتدعيم وتوجيه السلوك السياسي للمواطن عن طريق ما تقدمه من تربية سياسية في مراحل حياته التعليمية المختلفة، باستخدام الوسائط التربوية المتعددة كالمناهج الدراسية، والأنشطة التربوية والتعليمية، والندوات والمناقشات التي تتم داخل المدرسة وخارجها^(١).

٢ - إزالة الفوارق الاجتماعية:

عندما يكون التعليم بيد سلطة سياسية واحدة، تقدم لأفراد المجتمع نظاما تعليميا واحدا وفق فلسفة وأهداف وغايات وسياسات واحدة، لا شك أن ذلك يساعد على إذابة بعض الفوارق الاجتماعية بين الطبقات والفئات التي تعيش في المجتمع نفسه، والتي قد تختلف بثقافتها الخاصة أو بعرقيتها أو دينها أو طائفتها.

تأتي هذه اللحمة الاجتماعية عندما يكون هناك تعليم موحد مرتبط بأهداف واحدة، ويقدم لكل فئات المجتمع دون تقصير أو إخلال في تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم، فالعلم والمعرفة يؤديان إلى إضعاف الميزات الصناعية التي تفرق بين الناس، كذلك

(١) فوزي الشربيني وعفت الطناوي (٢٠٠١) مداخل عالمية في تطوير المناهج التعليمية على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٣٧٧.



يدعو إلى مد التفاهم والتعاون بين الطبقات^(١)، وبذلك نجد أن التربية تؤكد وتعلم السلوك الديمقراطي الرشيد، فالمدرسة عن طريق برامجها وأنشطتها تفسح المجال للتدريب على ممارسة الديمقراطية^(٢).

٣ - إعداد القوى العاملة^(٣):

لكل مجتمع احتياجاته ومتطلباته البشرية، ولا تقوم تنمية بشكل صحيح دون وجود عناصر مدربة وخبيرة تمثل قوى العمل الفعلية، لذلك تأتي أهمية التربية في تزويد المجتمع ومؤسساته المجتمعية كافة بالقوى العاملة، وهذه القوى لا يتم إعدادها وتقديمها من الناحية الكمية فقط ولكن من الناحية الكيفية أيضا، وتتحمل العملية التعليمية مسؤولية توفير القوى العاملة المدربة والكوادر الفنية والعلمية والإدارية التي تحتاج إليها عمليات الإنتاج والنمو التكنولوجي^(٤)، وهذا لا يحدث بالطبع إلا بوجود تكافؤ الفرص التعليمية، والذي يعني " أن يجد كل فرد في المجتمع

(١) محمد الهادي عفيفي (١٩٨٧) في أصول التربية - الأصول الثقافية للتربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ١٧.

(٢) مصطفى الششتاوي وصلاح حسن (١٩٩٧) "الوعي بالقضايا السياسية لدى طلاب جامعة الأزهر" مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ٦٨، ص ٢٣١.

(٣) شاكر فتحي أحمد وهمام بدر اوي "مرجع سابق" ص ٢٢٣.

(٤) مجدي عزيز إبراهيم (٢٠٠٠) تطور التعليم في عصر العولمة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٢٢.



الفرصة في أن يتلقى لون التعليم الذي يتناسب مع مواهبه واستعداداته وقدراته وميوله، ولا يرد عن ذلك حائل من مال أو جاه أو جنس أو دين أو لون، وتوفير ذلك أصبح من مسؤوليات الحكومات الحديثة سواء في الدول المتقدمة أم الدول النامية^(١).

٤ - المساعدة في نهضة المجتمع وحل مشكلاته:

لكل مجتمع مشكلاته الخاصة به، والتي قد يفرضها الواقع والمستجدات التي تواجهه، وهنا يكون دور السياسة التعليمية في معالجة تلك المشكلات وتقديم الحلول المناسبة والناجعة في إنائها أو الحد منها، كذلك فقد تتعرض الدول لكوارث طبيعية أو بشرية تتأثر بسببها نظم المجتمع، ويبرز هنا دور التعليم والسياسة التعليمية في تحقيق النهوض، وقد مر العديد من دول العالم بمشكلات وحروب طاحنة أدت إلى انهيارها، ولكنها طرحت سياسات تعليمية كانت كفيلة بتحقيق النجاح، وهذا ما قامت به الولايات المتحدة بعد حروبها الأهلية، وما قامت به اليابان بعد الحرب العالمية الثانية^(٢).

من تجارب السياسة التعليمية الجيدة في هذا المجال التجربة الماليزية، فنجاح السياسة التعليمية والتدريبية في ماليزيا، أدى إلى أن

(١) زينب محمد فريد (١٩٨٢) دراسات في التربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ١٤٣.

(٢) محمد صادق الموسوي (١٩٩١) "تقرير حول السياسات التربوية لما بعد الحرب" مركز البحوث التربوية، الكويت، ص ٢.



يحقق الاقتصاد المليزي تراكما كبيرا في رأس المال البشري، ولتعزيز هذا النجاح تم اعتماد ميزانيات ضخمة لمجالات العلوم والتقنية.

وقد كان للسياسات التعليمية دور مهم في حل بعض المشكلات التي تواجهها المجتمعات، بل إنها كيفت السياسة التعليمية لصالح مخططاتها، مثل ظهور القوميات في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، أو في المساهمة في حل مشكلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٠^(١).

السياسة التعليمية وعلاقتها بالاستراتيجية والتخطيط:

من المفاهيم التي تتداخل مع السياسات التعليمية بشكل عام أو متكرر - إن جاز التعبير - الاستراتيجية والتخطيط، علما بأن كلا من السياسة والاستراتيجية والتخطيط عمليات منظمة وعقلية تعبر عن جهود معينة وتدرج في تواصلها فيما بينها.

الاستراتيجية:

الاستراتيجية كلمة مشتقة من الأصل اليوناني Strategy التي جمعت بين مقطعين هما Strato وتعني الجيش، وAgein وتعني يقود، وبذلك فهي كلمة نشأت في الأساس في المجال العسكري والحروب^(٢)، في الوقت الحاضر أصبح المفهوم يدخل في جميع

(1) E . Vance Randall , Brucec Cooper , and Steven J . Hite (1999)
Understanding the Politics of Research in **Education , Educational Policy** , California , Vo13 , N 1 , p 8 .

(٢) جابر حسن البائع (١٩٨٠) التخطيط الإستراتيجي، الكويت، الأمل للنشر والتوزيع، ص ٩.



مناشط المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، وعلى ذلك فهي "علم وفن استخدام القوى السياسية والاقتصادية والسيكولوجية والتربوية والعسكرية أيام السلم كمثل الحرب"^(١) لتصبح في هذا السياق عملية منهجية متقدمة من التفكير أو التخطيط، أو بعبارة أدق هي عملية أو منهجية متقدمة من التفكير يتم بمقتضاها طرح البدائل الاستراتيجية أو خطوط السير التي توصلنا إلى غاية أو هدف من الأهداف والاختيار الأفضل لأحد هذه البدائل، وقد استخدمت في المجال التربوي العربي في مطلع سبعينيات القرن العشرين، وقد تبنت المنظمة العربية هذا المفهوم من خلال ورقة عمل باسم (استراتيجية التجديد التربوي) في صغاء عام ١٩٧٢، وهذا الاهتمام بالاستراتيجية كان على الصعيد الدولي والعربي من أجل البحث عن مسارات جديدة للتربية^(٢).

مما سبق يتضح أن الاستراتيجية عملية منظمة تسعى للتنظيم وترتبط بين الأهداف والسياسات والتخطيط والتنفيذ، وكل ما يدخل في مجال تنظيم العمل حتى يصل إلى أفضل صورة وتتحقق أهدافه، وتتمر صياغة الاستراتيجية بالمراحل الآتية:

١- التصور.

٢- التطبيق.

٣- التنظيم.

(١) فريد نجار (٢٠٠٣) المعجم الموسوعي لمصطلحات التربية، بيروت، مكتبة لبنان، ص ٩٦٢.

(٢) محمد أحمد الغنام (١٩٨٣) "التفكير الاستراتيجي في التربية" التربية الجديدة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية، ص ٦.



من أنواع الاستراتيجيات^(١):

- ١- الطارئة.
- ٢- الضمنية.
- ٣- المالية.
- ٤- المرتبطة بالأفراد والعاملين.
- ٥- الإدارية (مركزية أولا مركزية).
- ٦- الطلابية.
- ٧- البيئة المحلية.
- ٨- التجديد.

وهناك من يرى أن الاستراتيجية تعتمد على مفهوم التغيير وعلى الموقف الذي نقتنع به ونتبناه في المستقبل، لأن الاستراتيجية في حد ذاتها لا تعدو أن تكون مجرد أسلوب أو وسيلة ينبغي التدقيق بشأن اختيارها لكي نحقق ما نتوقعه منها^(٢).

التخطيط:

تعددت مفاهيم التخطيط، وهذا يرجع أيضا للمجال الذي يتم الحديث عنه والمخطط له، وبصفة عامة يقصد بالتخطيط

(١) حسن مختار حسين (٢٠٠٢) " تصور مقترح لتطبيق التخطيط الاستراتيجي في التعليم الجامعي المصري " التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، عدد ٦، ص ١٨٥ .

(٢) محمد عبد الخالق مدبولي (٢٠٠١) التخطيط المدرسي الاستراتيجي، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب، ص ٢٩ .



"مجموعة العمليات الذهنية التمهيديّة القائمة على اتباع المنهج العلمي والبحث الاجتماعي وأدواته والتي تستهدف تحقيق أهداف معينة ومحددة"^(١).

ويرتبط بالتخطيط مفهوم الخطة، والتي تعني مجموعة الأفكار والتدابير والخطوط والأساليب التي تأخذ بها الدولة، لكي تصاغ في مشروعات وخطوات تنفيذية، حتى تصبح بعد ذلك حقيقة واقعة، فهي عملية موازنة بين القدرات والطاقات والموارد المتاحة، وما يهدف إليه المجتمع من تطلعات وآمال يريد أن يتحقق^(٢).

كما يرتبط مفهوم التخطيط بالاستراتيجية عن طريق التخطيط الاستراتيجي، الذي يعني "عملية تخطيط منطقية تمتاز بتأثيراتها السيكولوجية الفعالة في التأثير على الأفراد داخل تنظيم معين، من خلال مجموعة من الخطوات المنطقية العقلانية التي تستهدف الارتقاء بهذا التنظيم"^(٣).

في ضوء ما سبق يمكن الإشارة إلى:

- (١) محمد سيف الدين فهمي (٢٠٠٠) التخطيط التعليمي - أسسه وأساليبه ومشكلاته، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٢٢.
- (٢) يعقوب أحمد الشراح (١٩٩٨) " واقع الخطط التعليمية في البلاد العربية في إطار التنمية الشاملة " جمعية المعلمين الكويتية، الكويت، ص ١١.
- (٣) عادل السيد محمد الجندي (١٩٩٩) " التخطيط الاستراتيجي ودوره في الارتقاء بالنظم التعليمية " مستقبل التربية العربية، القاهرة، المركز العربي للتعليم والتنمية، العدد ١٦، ص ٤١.



- ١- تأتي السياسة التعليمية قبل الاستراتيجية والتخطيط وتمثل المرجعية المعلوماتية والفكرية لهما.
- ٢- تعد كل من السياسة التعليمية والاستراتيجية والتخطيط عمليات عقلية منظمة ترتبط بأهداف تسعى لتحقيقها باستخدام طرق ووسائل خاصة ومناسبة.
- ٣- تصنع السياسة التعليمية على مستويات عليا بالنسبة للدولة، وتشارك في وضعها مؤسسات المجتمع كافة.
- ٤- بعد تحديد السياسات التعليمية يأتي دور الاستراتيجية التي تقوم بتحويل الأهداف والسياسات إلى جوانب إجرائية تطبيقية بعدما كانت نظرية مجردة.
- ٥- يأتي التخطيط في المرحلة التي تلي الاستراتيجية، حيث يتم تحويلها إلى إجراءات تطبيقية تنفيذية.
- ٦- تعد الاستراتيجية قناة تصل بين السياسة التعليمية والتخطيط.
- ٧- لا يمكن بأي حال من الأحوال وضع الاستراتيجية والتخطيط قبل السياسة التعليمية.
- ٨- عندما تنفصل السياسة التعليمية عن الاستراتيجية والتخطيط لأي سبب تفقد الاستراتيجية مسارها عن الواقع والنظام التعليمي.
- ٩- يجب ألا تكون الدراسات الأكاديمية التي توضع من أجل ربط السياسة التعليمية بالتخطيط مجرد أفكار، وإلا أصبحت وجهات نظر أو تنظير، ولكن يجب أن تأخذ دور التنفيذ لأن هذا هو الهدف الأساسي الذي تسعى لتحقيقه^(١).

(1) Whitty Geoff (1999) **Making Sense of Education Policy** , Paul Chapman publisher , London , p 17 .